الباب الأول

واقع ما قبل الثورة وبدايات الحراك

obeikandl.com

obeikandl.com

طوال السنوات الأحد عشر التي قضاها بشار الأسد في السلطة، تمّ الحفاظ على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في قيادة الدولة والمجتمع، وتسلط العائلة الحاكمة وأقاربها على مفاصل حساسة، وحالة الطوارئ، واعتقال المعارضة، وتسلط أجهزة الأمن، والرقابة المسبقة على الاتصالات، واحتكار الإعلام، وغياب معارضة سياسيّة على الأرض وفي المؤسسات، ومنع التظاهر، وقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، والمحاكمات العسكريّة، والاعتقال السياسي، وبشكل عام فمن ناحية حقوق الإنسان، صنفت هيومن رايتس ووتش سوريا في المركز ١٥٤ عالميًا.

ورغم أن البلاد خلال عهده أخذت تتحول من النموذج الاشتراكي إلى الاقتصاد المتعدد أو اقتصاد السوق، وهو ما حقق نمواً وساهم في تحسن معدل الدخل، إلا أن الاقتصاد لايزال يعاني من آفات جمّة، فبموجب إحصائيات رسمية صدرت ضمن التقرير الوطني للتنمية البشرية عام 2005 فإن ٤١.٥% من مجموع المواطنين معدل دخلهم أقل من دولارين في اليوم وترتفع نسب الفقر في الريف خاصة في إدلب وحلب؛ وهو ما ولد عزوفاً عن التعليم، فبموجب الإحصائيات ذاتها فإن ٣٢% فقط من الطلاب يرتادون المدارس الثانوية وأنه من أصل ٢ مليون شاب سوري في عمر الدراسة الجامعية فإن ٢٥٠ ألفاً فقط

يرتادون الجامعات، وهو ما يساهم في ارتفاع نسبة البطالة وتركز عمالة السوق على الكفاءات الضعيفة، وانخفاض مستوى الدخل وتنمو القوة العاملة في سوريا بمعدل ٣٠٠ ألف طالب عمل سنويًا وتعتبر من أعلى النسب في المنطقة يقابلها ضعف القدرة على خلق الوظائف في سوق العمل، فتزداد وتيرة الهجرة نحو الخارج، سيّما في أوساط الشباب إذ أنّ ٧٥% من العاطلين عن العمل في البلاد أعمارهم أقل من ٢٥ عاماً، وتبلغ البطالة حسب التقديرات الحكومية لعام ٢٠٠٥ ٤٨% والنسبة انتقدت من قبل جهات مستقلة وقدرت بنحو ١٢ %يضاف إلى ذلك أن ٣٥% من خريجي الجامعات يعملون في غير اختصاصهم، مع فشل مكاتب التشغيل والهيئة العامة لمكافحة البطالة فى الحد من الظاهرة، يضاف إلى ذلك البطالة المقنعة في القطاع العام ويعاني المجتمع أيضاً من فجوة اقتصادية كبيرة بين الطبقتين الوسطى والغنية، على سبيل المثال فبعد السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم فرسوم التسجيل في هذه المدارس يبلغ ٤٦٠٠ دولاراً أي ما يعادل نصيب أربع مواطنين من حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي غير أن ما يعيق أي تنمية هو الفساد، وفي عام ٢٠١٠ كان ما كشف من حالات الفساد يكلف الدولة ١٠ مليون ليرة يوميًا، وهي تحتل المركز ١٢٧ عالميًا من حيث الوضوح يضاف إلى ذلك غياب الرقابة وتزاوج السلطة والمال، فضلاً عن المجهود الحربي الضخم، إذ إن حصة

وزارة الدفاع تعتبر ٣٠% من حجم موازنة سوريا يضاف إليها ٦% من الدخل القومي و٦% من واردات الدولة.

الأسباب التي أدت إلى اشتعال الثورة السورية:

ويمكن ذكر بعض الأسباب التى أدت إلى الثورة السورية منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- انعدام الحياة السياسية وتأليه الحاكم: فلا توجد حياة سياسية في سوريا بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام ١٩٦٣ إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، وليست هناك مشاركة في قيادة البلاد وتوجيهها، ولا انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة إلخ، فلا يوجد شيء مما ذكرنا، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في أعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها.

ومن الواضح أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري القادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام ١٩٧٠، من خلال ربطها بأجهزة الأمن المختلفة، وأوجب على مفكريها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، وأن يحظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة فى شخصه وأسرته وأزلامه ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه بشار سار على

نفس النهج، بل تضخم دور أجهزة الأمن، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء إلخ كلها أدوات وبيارق في أيدي أجهزة الأمن ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية التركيز على شخص الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه، فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية، وصوره تملأ كل مكان، وكل السلطات فى يديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية إلخ وهذا لم تعهده الحياة السورية لذلك فالأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي، فما إن انطلقت الثورة حتى تفاعل الشعب معها، تعبيراً عن غضبه عن انعدام أية حياة سياسية وتطلعه إلى حياة سياسية يكون مشاركاً فيها ولديه قدرة على التأثير فيها.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع: تعتبر سوريا بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وأيادي عاملة ماهرة، وتنوعاً طبيعياً من جبال ووديان وسهول إلخ، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي وادعاء أنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من الخدمات، هي

في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها ٤٢ فى المائة من السوريين ووصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء، فوفق تقديرات عام ٢٠١٠ فإن حوالي ٧ مليون نسمة (٣٤,٣) فى المائة من إجمالي السكان.

بالإضافة إلى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فالحياة الاقتصادية مليئة بالفساد، من رشوة ومن إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة أن سوريا أصبحت قسمين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد ومن حولهم نهبوا كل خيرات ومقدرات سوريا والثاني: وهم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الثورة في ٢٠١١\٣\١٥.

٣- عداء الحزب للدين ومحاربة المتدينين: عادى حزب البعث بمعاداة الدين وحارب المتدينين ليس هذا فحسب، بل استهدف منذ اللحظة الأولى عام ٦٣ اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك نجده يدمر مسجد السلطان في حماة عام ١٩٦٤، ثم دخل بالمصفحات والدبابات مسجد بني أمية عام ١٩٦٥ إلخ، استمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين، ووضع مناهج لتحقيق ذلك في المدارس

والإعلام والثقافة إلخ، لكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً، لأن الشعب السوري متدين، وقد جاءت الثورة التي انطلقت في ٢٠١١\٣\١٥ تعبيراً عن ذلك الفشل، فقد انطلقت من المساجد، وكان الثوار المتظاهرون الذين عرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال وخطر الموت من المتدينين، لذلك فمن الممكن اعتبار نقمة جماهير الشعب السوري على معاداة الحزب للدين والمتدينين، ورغبتهم في أن يأخذ الدين حجمه ومكانه الطبيعي في حياتهم أحد العوامل التي جعلتهم يثورون من أجل تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

٤- استخذاء النظام أمام اسرائيل: من المعلوم أن حافظ الأسد هو الذي سلّم الجولان لاسرائيل عام ١٩٦٧ لما كان وزيراً للدفاع، والذي أذاع بيان سقوط الجولان على غير الحقيقة، وعندما جاء ابنه بشار إلى الحكم عام ٢٠٠٠ بقيت سياسة الانبطاح أمام اسرائيل مستمرة فقد قامت اسرائيل خلال العشر سنوات من حكم بشار بعدة عمليات ضد سوريا، منها: تدمير موقع لإنتاج الوقود الذري في منطقة دير الزور، وتحليق الطيران الاسرائيلي فوق قصر الرئاسة في اللاذقية، وتدمير القاعدة العسكرية في عين الصاحب في لبنان التابعة للقيادة العامة المؤيدة للنظام السوري، والقصد من تلك الأفعال تهديد النظام ومع ذلك لم يحرك ساكناً، ليس هذا فحسب بل إنه لم يطلق رصاصة واحدة ضد اسرائيل لا هو ولا أبوه خلال ٤٥ عاماً في الجولان وتعتبر جبهة

الجولان أهدأ الجبهات المحيطة بإسرائيل على الإطلاق، وهذا الانبطاح أمام اسرائيل مع كل دعاوي الممانعة والتصدي هو أحد العوامل التي دفعت الشعب إلى الثورة، وهو الشعب التواق إلى استعادة الجزء المحتل من أرضه، التي تعتبر من أخصب أراضي الدنيا وأكثرها مياهاً.

٥- انعدام الكرامة: أحس المواطن السوري بأن لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، وإن اعتقل فلا يعرف أحد في أي فرع اعتقل، وقد يبقى سنين طوال لا يراه أهله، ولا توجه له أية تهمة خلال سني الاعتقال التي قد تمتد إلى عقد أو عقدين، ولا يقدم إلى أية محاكمة، وقد يتوفاه الله في السجن دون أن يعرف أهله حقيقة ذلك، وهذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، فإحساس المواطن بأن لا كرامة له كان عاملاً من العوامل التي دفعت المواطن إلى الثورة من أجل حقه في الكرامة.

٦- تفشي الظلم وانعدام المساواة: يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي إلخ بشكل متساو مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال أجهزة الأمن، فكان هذا أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

٧- تغوّل أجهزة الأمن وسحقها للمواطن: عطّل نظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سوريا من سياسية واجتماعية واقتصادية إلخ، وربطها بأجهزة الأمن، لذلك نستطيع أن نقول أن عصب نظام الأسد هو أجهزة الأمن، لذلك تعددت وأصبح عددها ١٧ جهازاً، عدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام إلخ، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه.

وكانت هذه الأجهزة وتغولها عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص من عذاب وإرهاب هذه الأجهزة.

هذه أهم العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة، لأنه يريد أن يعيش حياة عادية يمارس فيها حقوقه وواجباته، ويساهم في بناء وطنه وإعلاء كيان أمته، فثار على هذا النظام، وكانت البداية متواضعة وبعد أن انتصرت ثورتا تونس ومصر، تنادى بعض المواطنين إلى التظاهر السلمي في ٢٠١١\٣\١٥ لكن تلك المظاهرات قمعت ولوحقت من قبل الأجهزة، ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد، وهنا بدت وحشية النظام فاستدعى الأطفال واستدعى الأهالي

وعاقبهم أشد العقاب، ومن هنا كانت البداية، فتنادت المحافظات الأخرى لنصرة أهل درعا، وهكذا استمر اشتعال الثورة، وعمت المظاهرات معظم المدن السورية وقراها مطالبة بالحرية والإصلاح والمساواة والعدل إلخ، وكانت المظاهرات سلمية، لكن النظام قمعها بالقوة، وقتل عشرات المتظاهرين في البداية واعتقل الآلاف، وأصر الشعب على سلمية الثورة واستمر الأمر على هذا المنوال، لمدة ستة أشهر دون أن يتغير شيء على الأرض مما اضطر بعض الجنود والضباط إلى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل، والانشقاق عنها، وقد تشكل الجيش الحر من هؤلاء المنشقين من أجل حماية المدنيين، وبهذا تشكل جناح عسكري للثورة، كان القصد منه الدفاع عن المدنيين ورعايتهم من بطش النظام الوحشي وتنكيله.

دور منظمات المجتمع المدني في الثورة السورية

وكان للمجتمع المدني في سوريا دور جوهري في حمل راية الثورة وإعلان المطالب الشعبية التي كانت وراء ثورته، عبر إنشاء بنية تنظيمية سميت التنسيقيات المحلية التي شاركت بفاعلية تنظيم الحراك الجماهيري والتظاهر السلمي وما يلزم من كتابة اللافتات وطباعة المنشورات وتوزيعها واتخذت على عاتقها تأمين المستلزمات الطبية والكوادر المهنية وإقامة المشافي الميدانية بعدما تصاعد تصدي النظام

للمظاهرات السلمية بالرصاص الحي وسقوط إصابات هائلة في صفوف المدنيين، واستخدمت الجماعات المدنية فن الجرافيك بكافة أنواعه ومنها البخ على الجدران حتى بات ما يعرف في سوريا بالرجل البخاخ وهو لقب أطلق على كل من كان ينشر شعارات الثورة على الجدران.

وحيث يعرف الجميع أن القوى السياسية التقليدية السورية فوجئت مثلها مثل غيرها بالانتفاضات الشعبية التي خرجت في كافة المدن والقري ولم يكن لها أي دور يذكر في التحريض أو التنظيم أو التخطيط لكنها ركبت الموجة وحاولت إدارتها أو السيطرة عليها إلا أنها فشلت، مما أبرز الدور المهم والفاعل للهيئات المدنية السورية واستفادت الجماعات المدنية من ثورة الاتصالات فشكلت مجموعات على صفحات التواصل الاجتماعي كان لها دور في التحفيز والتنظيم، إلى جانب العمل الإعلامي الذي قام فيه شبان مدنيون لم يسبق لهم العمل الإعلامي إلا أنهم أثبتوا قدرات فائقة في التعليم والتنظيم والاستفادة من الخبرات المتاحة ومارست تنسيقيات الشباب المدني تنظيم المظاهرات وإدارة أعمال الإسعاف بعد تصدي النظام بالعنف وعندما أوغل النظام في محاصرة المناطق المحاصرة تم تنظيم مجموعات إغاثة تجلب المساعدات الغذائية وكان لتلك الأعمال دور حاسم في استنهاض الشباب ونفخ الروح في المجتمع المدني السوري ومع تطور مراحل الثورة

وانتقالها لمستوى متقدم باتت رقعة واسعة من الأراضي السورية خارج سيطرة السلطة الحاكمة نجحت منظمات المجتمع المدني في إدارة وتنظيم المناطق المحررة وتشكيل المجالس المحلية والإدارية وخرجت المظاهرات من المساجد وشارك فيها كل أطياف المجتمع واعتبر المسجد جزء من المجتمع المدني حيث كان من الطبيعي تواجد المسيحيين وأفراد وجماعات من كل الطوائف ينطلقون من المساجد وما حولها في مظاهرات عارمة أيام الجمع.

بدايات الحراك الثورى:

تمت الدعوة عبر الفيس بوك إلى يوم غضب سوري في ٥ فبراير، ترافق ذلك مع تصريح للأسد في ١ فبراير بأنه لا مجال لحدوث مظاهرات في سوريا، لأنه لا يَسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله بالرغم من ذلك، بدأ بعض النشطاء بمُحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامناً مع ثورة ٢٥ يناير المصرية فبدأت في يوم ٢٩ يناير، واستمرت حتى ٢ فبراير بشكل يومي في دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين، وسلّط البلطجية عليهم لكن في ١٧ فبراير أغلق سوق الحريقة وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل أمن لابن أحد التجار، ردد خلالها المتظاهرون لأول مرة الشعب السوري ما بينذل كما حضر وزير الداخلية في محاولة تفاهم مع المحتشدين،

وفي ٢٢ فبراير اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامنًا مع الثورة الليبية، أطلق فيها للمرة الأولى شعار خاين اللي بيقتل شعبه، وكان من بين المشاركين شخصيات فكرية أمثال الطيب تيزيني، فضها الأمن بالقوة أيضاً كما لعبت عناصر الأمن العسكري التي تعتبر من أشد أنواع فروع الرقابة دوراً في قمع المتظاهرين بالتجسس على المكالمات الخلوية والانترنت بواسطة خبراء روس.

بعض الأحداث:

وجه ناشطون الدعوة إلى يوم غضب سوري في ١٥ مارس ٢٠١١ عبر صفحة على موقع الفيسبوك، تزامنًا مع حالة احتقان في مدينة درعا جنوب سوريا، بعد اعتقال عدد من الأطفال المتأثرين بالربيع العربي، لكتابة شعارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة وفي يوم ١٥ مارس ٢٠١١ خرجت عدة مظاهرة ضمت العشرات من الجامع الأموي، فضت بالقوة وتكرر الأمر ذاته في اليوم التالي، مقابل مبنى وزارة الداخلية في ساحة المرجة يوم الجمعة ١٨ مارس، خرجت مظاهرات صغيرة في مدن دمشق ودرعا وحمص وبانياس، واجهها الأمن في درعا بإطلاق النار، والتفريق والاعتقال في المناطق الأخرى وطوال الأسبوع التالي، كانت درعا وقراها مسرحاً لمظاهرات حاشدة واشتباكات مع الأمن، أوقعت خلال الأسبوع ١٠٠ـ ١٥٠ قتيل وانتفاضة

درعا، في ٢٥ مارس دفعت إلى توسع المظاهرات كماً وانتشاراً، فتمددت إلى حماه واللاذقية، وأحياء جديدة في دمشق أشهرها كفر سوسة؛ أما أكثر منطقة شهدت مواجهات مع الأمن فهي الصنمين في درعا، حيث وقعت مجزرة الصنمين في محاولة الأمن، منع سكان البلدة من التوجه نحو درعا وفي ٣١ مارس ألقى بشار خطابه الأول، تحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة عطري ومن الخطوات التي قام بها النظام، تجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحكسة، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ ١٩٦٣، وإطلاق سراح المعتقلين بسبب المظاهرات في ١٤ أبريل ورغم هذه الخطوات، لم تختلف طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها، ففي جمعة ٢٢ أبريل سقط ١٠٠قتيل وكانت حمص قد شهدت في ساحة الساعة اعتصامًا ضخمًا فرقته قوى الأمن في الليلة ذاتها لما عرف بمجزة الساعة يوم ١٨ أبريل وفي ٢٥ أبريل، دخلت قوات الجيش السوري للمرة الأولى مع حصار درعا، ودوما والمعظمية في ريف دمشق؛ ألحقها في ٣ مايو ببانياس وفي ٩ مايو كان الجيش السوري قد دخل مرحلة جديدة تمثلت فى حصار حمص واجتياحها، ثالث المدن السورية وكانت شهدت مظاهرات قدرت بمئات الآلاف، وكانت مناطق في ريف حمص تتعرض لعمليات عسكرية، فحوصر تل كلخ ثم الرستن وتل بيسة ولم تتوقف المظاهرات مع بدء

العمل العسكري، وفي ٣ يونيو شهدت ساحة العاصي اعتصاماً ضخماً وكذلك معرة النعمان، ردّت قوات الأمن بإطلاق النار فيما عرف بمجزة حماه، ردّ عليها سكان المدينة بالإضراب الشامل كما شهد ٤ يونيودخول الجيش إلى إدلب فحاصر جسر الشغور وتمركز في سهل الغاب وجبل الزاوية؛ كما اقتحمت في ١٠ يونيو معرة النعمان، وعثر على ١٢٠ جثة لمجندين سوريين في جسر الشغور في مقبرة جماعية قالت الحكومة أنهم سقطوا على يد العصابات المسلحة، في حين قالت المعارضة أنهم مجندون همّوا بالانشقاق كما شهد أواخر يونيو، أولى مظاهرات حلب الكبيرة، التي كانت هادئة نسبيًا خلال الشهور السابقة فيما سمي بركان حلب فمع مطلع يوليو عاد الجيش السوري لحصار حماه مرة ثانية إثر مظاهراتها الضخمة والتي اشتهر منها عدد من رموز المعارضة أبرزها إبراهيم القاشوش الذي قتل خلال الاجتياح الثاني وفي ١٠ يوليو، خرج مئات المتظاهرين فيما عرف بمظاهرة المثقفين والفنانين للمطالبة بإيقاف الحل الأمني؛ ومع اشتداد المظاهرات من جهة، واشتداد الحل الأمني من جهة ثانية، أرادت المعارضة السياسية السورية أخيرًا إيجاد كيان موحد يمثل الحراك الشعبي، فعقد أولاً مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري، وبعد حوالي شهرين من الجدال والمفاوضات، تأسس المجلس الوطني السوري، في ٢ أكتوبر، واعترف به ممثلاً شرعيًا للمعارضة السورية وفي ١٥ يوليو سقط في حي القابون ١٤ قتيلاً إلى جانب

آخرين سقطوا في حي برزة وركن الدين، فخرجت العاصمة بمظاهرات حاشدة لتشييعهم في اليوم التالي، لكن العمليات العسكرية في ريف دمشق، عادت في ١٦ يوليو مع دخول الجيش السوري مدينة قطنا بحوالي ٢٠ دبابة وفي ٣١ يوليو، كان اجتياح حماه الثالث متزامنًا مع اجتياح حمص الثاني، ودير الزور فسقط في حيي الجورة والحويقة ٦٥ قتيلاً، والبوكمال والحراك والحولة واللاذقية التي شاركت البحرية السورية فيها للمرة الأولى في العمليات العسكرية، وخلفت ٣٠ قتيلاً وبشكل عام فإنّ كل منطقة شهدت مظاهرات في البلاد، كانت قابلة للاجتياح كان الجيش قد أطلق هذه العملية الواسعة النطاق، مع بداية شهر رمضان لسحق المظاهرات؛ وامتازت تلك الفترة، بارتفاع حدة الدمويّة عن المرحلة التي سبقتها، فيوم ٣١ يوليو خلّف ١٥٠ قتيلاً ١٠٠ منهم في حماه وحدها، ومجمل العملية العسكرية التي استمرت في حماه حتى ٧ أغسطس خلفت ٣٠٠ قتيل.

في ٩ أغسطس أعلنت السعودية والكويت والبحرين سحب سفرائها من سوريا، وأصدرت الجامعة العربية أول بيان لها فيما يخصّ الأحداث، وفي١٨ أغسطس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا أن بشار الأسد فقد شرعيّته بالكامل وباتَ عليه التنحّي فوراً عن الحكم وفي ٢٢ أغسطس، زارت أول بعثة

من مجلس حقوق الإنسان البلاد، ونظمت جولات في دمشق وحمص كما أعلن مجلس حقوق الإنسان في ١٢ سبتمبر تشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات ومعظم الأحداث التي شهدتها البلاد؛ غير أنّ الحكومة رفضت السماح بدخول اللجنة وفي ٤ أكتوبر تحرك مجلس الأمن الدولي، حين قدمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال مشروع قرار يدين النظام السوري ويطالبه باحترام حقوق الإنسان والبدء فى إصلاحات سياسية، غير أن استخدام روسيا والصين حق النقض أجهض المشروع كما تسبب اغتيال مشعل تمو يوم ٧ أكتوبر فى مظاهرات حاشدة في المناطق الكردية مثل الحسكة والقامشلي، وقدر عدد المشيعين بنحو ٥٠٠٠٠ شخص، كما شهدت المناطق الكردية إضرابًا عامًا، احتجاجًا على تصفية أحد كبار رموز المعارضة السورية الكردية واقتحمت عدد من السفارات السورية في أوروبا، في بريطانيا وألمانيا والنمسا وسويسرا وشهدت تلك المرحلة، تصفية كبار قادة المعارضة على الأرض، ففي ١٥ أكتوبر، وبذات طريقة اغتيال تمو، اغتيل زياد العبيدي وهو من كبار ناشطي دير الزور وفي ١٦ أكتوبر عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، توصلوا بعده إلى منح مهلة ١٥ يوماً للنظام السوري لبدء حوار مع المعارضة يَحل الأزمة المتفاقمة في البلاد، كما شكلوا لجنة وزارية هدفها التواصل مع النظام لوقف أعمال العنف في سوريا وفي ٢٦ أكتوبر دعا المجلس

الوطني السوري إلى إضراب عامٍ في مجمل أنحاء سوريا، تضامناً مع درعا بعد أن كانت قد بدأت إضراباً في بداية الأسبوع، وفي اليوم التالي لاقى الإضراب نجاحاً كبيراً وفق الهيئة العامة للثورة السورية، خصوصاً في محافظتي حمص وحماة، بالإضافة إلى محافظة درعا حيث دخلَ يومه الثامن وفي أوائل يونيو أعلن المقدم حسين هرموش انشقاقه عن الجيش السوري، وأسّس أوّل تنظيم عسكري للمنشقين أسماه حركة الضباط الأحرار وفي ٢٩ يوليو وُلدَ تنظيمٌ ثانٍ هو الجيش السوري الحر بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد لكن لم يَخض الجيش الحر معركة حقيقيّة حتى ٢٧ سبتمبر عندما اندلعت معركة الرستن وتل بيسة بينه وبين الجيش النظاميّ، واستمرت قرابة أسبوع، وانتهت بانسحابه مؤقتًا من المدينتين.

وفي ٢٩ أكتوبر بدأ الجيش قصفاً بالرشاشات الثقيلة على حي بابا عمرو في مدينة حمص، في أعقاب اشتباكات عنيفة دارت بين قوات النظام والجيش الحر انتهت بقتل أكثر من ١٧ عنصر أمن، كما أدت هذه الاشتباكات الليلية إلى تدمير اثنتين من عربات الجيش وإصابة عشرات الجنود وإثر هذه الأحداث بدأ قصف عنيفٌ بالمدفعية وقاذفات الصواريخ على حي بابا عمرو في ٣ نوفمبر، استمر أربعة أيام موقعاً أكثر من ١٠٠ قتيل، وسط حصار الحي ونقص في الغذاء وقد اتهمت منظمة

هيومن رايتس ووتش النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حمص خلال الحملة لكن الجيش النظامي تمكن في ٨ نوفمبر من دخول بابا عمرو، وبذلك انتهت المعركة باستعادته السيطرة على المنطقة التي أصبحت معقلاً للمنشقين عن الجيش وإثرَ هذه الحملة أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية ١١ نوفمبر يوماً للإضراب العام في سوريا تضامناً مع حمص وفي ١٦ نوفمبر أعلن الجيش الحر عن أوّل هجوم له على منشأة عسكرية نظامية منذ بدء الاحتجاجات، حيثُ هاجم مقر المخابرات الجوية في بلدةحرستا؛ وتزامنًا مع تصاعد المواجهات العسكرية، وافقت الحكومة السورية في ٢ نوفمبر على خطة جامعة الدول العربية، التي تنصّ على انسحاب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين والحوار مع المعارضة ومع عدم الالتزام بالمبادرة، علّقت الجامعة عضوية سوريا في ١٦ نوفمبر، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية قبلت الحكومة السورية في ١٩ ديسمبر نشر مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية في البلاد وبحسب الهيئة العامة للثورة السورية سقط ٧٧١ قتيلاً في حمص وحدها خلال فترة مهلة الجامعة العربية للنظام كما أن يومي ١٩ و٢٠ ديسمبر شهدا مجزرتي كنصفرة وكفر عويد في جبل الزاوية بإدلب، حيث حاصرت قوات النظام في اليوم الأول ٧٢ منشقاً عن الجيش قربَ بلدة كنصفرة وقتلتهم جميعاً، وفي اليوم التالي حاصرت ١٦٠ من أهالي قرية كفرعويد والناشطين الفارين منها،

وأبادتهم جميعاً وفي ٢٣ يناير طرحت الجامعة العربية مبادرة جديدة لحل الأزمة في سوريا، تقضي بأن تبدأ المعارضة حواراً مع النظام لتُشكل حكومة وطنية، ويُسلم بشار الأسد لاحقاً كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة وقد رحّب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غيرَ أن الحكومة رفضتها فاندلعت في ١٣ يناير معركة جديدة في الزبداني بعدَ أن سيطرَ الجيش الحر على المدينة بالكامل، فحاصرها جيش النظام أربعة أيام حتى ١٧ يناير تحتَ قصف عنيف، وانتهى الأمر بمفاوضات أدت إلى إبرام اتفاق وقف لإطلاق النار بين الطرفين المتنازعين وفي ٢٨ يناير وبعد اشتباكات عنيفة دامت يوماً كاملاً في غوطة دمشق الشرقية، أفادت وكالة رويترز بأن بلدات كفر بطنا وسقبا وحرستا وحمورية وعين ترما باتت كلها تحتَ سيطرة الجيش الحر مما أدى إلى اجتياح هذه البلدات صباح ٢٩ يناير وقصفها على مدى يومين، أدى هذا القصف في النهاية إلى انسحاب الجيش الحر من المنطقة في ٣٠ يناير واستعادة القوات النظامية سيطرتها عليها ومع بداية فبراير، تصاعدت حدة العمل المسلح، ففي ١ فبراير حوصرت الزبداني ومضايا مجدداً وانسحب منها كلا الجيشان باتفاق بينهما في ٤ فبراير بعد أن وقع نحو مئة قتيل، وكانت حمص قد شهدت في ٣ فبراير مجزرة الخالدية، نتيجة القصف المتواصل على الحي، متسببة بسقوط ٣٣٧ قتيلاً و١٦٠٠ جريح في ليلة واحدة وتوسّعت الحملة لاحقاً

لتشمل أحياء بابا عمرو والبياضة ومناطق أخرى من المدينة طوال الأسبوعين التاليين، مع متوسط يَبلغ ١٠٠ قتيل في معظم الأيام وبحلول يوم الخميس ٩ فبراير أفادَ ناشطون أن عدد القتلى منذ ٣ فبراير الماضي عندَ بدء الحملة العسكرية على حمص قد بلغ ٧٥٥ قتيلاً، بينهم أكثر من ١٠٠ طفل وامرأة وفي ٤ فبراير استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض الفيتو للمرة الثانية ضد قرار عربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأوضاع، غير أنّ تصاعد العمليات العسكرية من جهة، وفشل المبادرات العربيّة والدولية من جهة ثانيّة، لم يوقف المظاهرات، فبعد قتل ٥ مواطنين في حي المزة بدمشق، خرج يوم ١٨ فبراير نحو ١٥ـ ٢٠ ألف متظاهر لتشييعهم رغم هطول الثلوج وانتشار الأمن، في أكبر مظاهرات شهدتها العاصمة أيضاً فالإصلاحات التي أطلقها النظام، استمرت فنظم استفتاء على دستور جديد للبلاد، اعتمد في إثره بعد ٢٦ يوماً من القتال في حي بابا عمرو في حمص، انسحب الجيش الحر منه ليسيطر عليه جيش النظام، وفي ١٠ مارس شنت القوات السورية هجوماً عنيفاً على محافظة إدلب حيث يتحصن المنشقون عن الجيش السوري، وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الاشتباكات العنيفة التي وقعت قد خلفت عشرات القتلى من الطرفين وقبيل الذكرى السنويّة الأولى، وقعت في حمص، التي تصاعد فيها العمل المسلح، مجزرة كرم الزيتون وحي العدوية التي راح

ضحيتها ٤٧ إمرأة وطفلاً بعد استعادة بابا عمرو، حقق الجيش النظامي بعض التقدم في تفتناز، كما كثف من العمليات العسكية في ريف حلب وريف حماه وريف دمشق وفي مايو ٢٠١٢ وقع تفجير شديد في حي القزاز في العاصمة دمشق، الأمر الذي أدى إلى سقوط اتفاق وقف إطلاق النار الذي اقترحه كوفي عنان، إلى سوريا؛ في غضون ذلك نظمت الحكومة انتخابات مجلس شعب؛ وتلاها بأيام قليلة مجزرة الحولة وغالبية ضحاياها من الأطفال الذين قضوا ذبحاً، وقد تلتها مجزرة التريمسة وفي آخر يونيو ٢٠١٢، عقد لقاء جنيف الذي توصل لأرضية مشتركة بين الروس والإمريكين على أساس حكومة مشتركة بين المعارضة والنظام، غير أن ما أعاق تطبيق الاتفاق، الخلاف حول الدور الذي سيلعبه بشار في المرحلة الانتقالية واندلعت معركة غوطة دمشق وبعض ضواحيها منذ ١٥ يوليو، تلتها عملية بركان دمشق وزلزال سوريا، الذي كان من فصوله تفجير استهدف مبنى الامن القومي السوري وأودى بحياة أركان من النظام أمثال وزير الدفاع و في ٢٢ يوليو، بدأ لواء التوحيد معركة مدينة حلب؛ وبينما لم يستطع مقاتلو المعارضة سوى السيطرة على بعض ضواحي دمشق الجنوبية، فإنهم في حلب تمكنوا من الدخول إلى مناطق أوسع حتى حلب القديمة؛ غير أن ضراوة الاشتباكات دفعت إلى نزوح السكان، ودمار هائل، دون أن يتمكن أي من الفريقين من بسط سيطرة نهائية على المنطقة؛ خلافاً للريف،

الذي استطاع الجيش الحر بسط نفوذه بشكل مستقر ومتواتر على بعض مدنه مثل إعزاز وبعض نقاط الحدود الهامة كمعبر تل الأبيض؛ وجود هذه المناطق التي تدعى محررة دفعت قيادة الجيش الحر لإعلان نقل مركز القيادة من تركيا إلى داخل سوريا ذاتها أما ريف دمشق حاول الجيش النظامي استعادة ضواحي دمشق الجنوبية وبعض مناطق ريف دمشق، ووقعت مجزرة داريا خلال الحملة العسكرية؛ وتصاعدت في الوقت ذاته الانفجارات والاستهدافات داخل دمشق وبدأ النظام حملة عسكرية على المدن بعد اشتعال الأحداث بأيامٍ قليلة، استخدم مختلف الآليات البرية الثقيلة مثل الدبابات والمدرعات وناقلات الجند في مواجهتها، فكان يتّبع أسلوب محاصرة المدن وإغلاق مداخلها بهذه الآليات، ثم اجتياحها عسكرياً وفي المقابل، كان الجيش الحر بعد الإعلان عنه في مطلع شهر أغسطس ينصب الكمائن ويدخل في اشتباكاتٍ خفيفةٍ متكرّرة مع قوات النظام، ملحقاً بها خسائر كبيرة، ومجبراً إيّاها على الانسحاب من بعض المناطق أحياناً، كما نجح في التسبّب فى استنزاف قوة جيش النظام، الذي لم يستطع القضاء على الجيش الحرّ في أي منطقة بالبلاد وكان صمود الجيش الحر قليلاً أمام حملات القوات النظامية الكبيرة، وكان يضطرّ إلى الانسحاب من مواقعه عند حدوث مثل هذه الحملات تجنّباً لإبادة قواته وشهد شهر كانون الثاني يناير عام ٢٠١٢ دخول سلاح المدفعية لأوّل مرة إلى الميدان،

حيث أصبح يستخدم في قصف المدن المستهدفة فأطلق النظام حملةً واسعةً على الجيش الحر خلال ذلك الشهر للمرّة الأولى، لينتقل الجيش الحر من الهجوم إلى الدّفاع، وأدت الحملة إلى تقهقره في كثير من الجبهات وتحقيق مكاسب للجيش النظامي، وكان ذلك رداً على تقدُّم الجيش الحر الكبير السّابق وسيطرته على الزبداني وغوطة دمشق والرستن ومناطق بإدلب، لكن رُغم منخسارته الكثير من المقاتلين والمناطق في هذه الحملة فإنّه لم يتعرّض لهزيمة شاملة وشملت حملة النظام في يناير ومطلع فبراير اجتياح المناطق الخاضعة للجيش الحر في الزبداني والغوطة والرستن ثم حملة بابا عمرو وسائر حمص، إلا أنّه يبدو أن الجيش الحر كان قد تعافى من آثار هذه الحملات كلّها بحلول مارس وفي أبريل كان أوّل دخولٍ لسلاح الجو إلى المعركة، حيث استعملت المروحيات القتالية في استهداف القرى التي وقعت تحت سيطرة الجيش الحر بمحافظتي حلب وإدلب، وسرعان ما أصبح استعمالها نهجاً روتينياً شائعاً كما هي حال الآليات الحربية الأخرى، وأصبحت تستخدم مروحيات النقل من طرازي ميل مي- ٨ وميل مي- ١٧ لإلقاء البراميل المتفجّرة من الجو على المدن وفي منتصف ٢٠١٢ تقريباً، كانت الصّدامات بين الجيشين الحر والنظامي قد بدأت تتطوّر من اشتباكات خفيفةٍ إلى معارك كبيرة وفي شهر مايو كانت هناك ٧٠ نقطة اشتباكٍ في أنحاء البلاد، ارتفعت إلى ٨٠ في الشهر التالي دار فيها

٢٥٠ اشتباكاً وبدأ استعمال الطائرات الحربية للمرة الأولى في شهر أغسطس، في نفس الوقت الذي بلغ فيه استعمال المروحيات أقصاه، وكان ذلك في معركة حلب ونجح الجيش الحر فى إسقاط نحو عشرين طائرة ومروحية حتى منتصف شهر نوفمبر عام ٢٠١٢ ومع مطلع عام ٢٠١٣ كان لدى الثوار عتادٌ ثقيل من كل الأنواع، يشمل مدافع الهاون وراجمات الصواريخ والعربات المدرعة والدبابات وأصبحوا يعتمدون على تكتكياتٍ متقدّمة، حيث يقومون بمحاصرة قواعد النظام مثل المطارات والمعسكرات والثكنات ثم يعزلونها ويمنعون اتّصالها بالوحدات النظامية الأخرى، ثم يقصفونها حتى تُستنزف ويقتحمونها للاستيلاء عليها إلا أنهم لا زالوا يواجهون مشاكل مع المواقع العسكرية شديد التّحصين، خصوصاً عند مشاركة سلاح الجو بالدّفاع عنها وبعيداً عن ساحات القتال المباشر تعاني وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية من التضييق من جانب السلطات فقد أوردت منظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا في بيان لها تصاعد موجة اعتقالات الإعلامين كما نددت منظمة مراسلون بلا حدود بالرقابة التي تفرضها السلطات السورية على وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية وبالاعتقالات التي استهدفت مدونين وصحفيين وكانت دوروثي بارفاز المراسلة الصحفية من شبكة الجزيرة الإنجليزية قد فقد أثرها منذ وصولها إلى دمشق في ٢٩ أبريل كما طردت الحكومة العديد من الصحفيين الأجانب، وهو ما جعل التحقق بشكل

مستقل من أحداث العنف أمرا شبه مستحيل ولكي يتغلب المتظاهرون على هذا التعتيم، لجأوا إلى هواتفهم الخلوية لتصوير المظاهرات وما يرافقها من قمع ثم نشر تلك الأفلام على الإنترنت باستخدام برامج البروكسي حتى لا يتم اعتقالهم وقد تم إنشاء مجالس تنسيق محلية في جميع المدن والقرى السورية لتنظيم وتغطية الأحداث وأصبحت صور الفيديو التي بثها الهواة على شبكة الإنترنت بديلاً عن الإعلام وتقليدًا لما حدث في اليمن وليبيا اندلعت موجة استقالات جماعية لمسؤولين حكوميين بهدف الضغط على النظام، حيث بثت قناة الجزيرة في أبريل ٢٠١١ نبأ تنحي ناصر بن محمد خير بيك الحريري شيخ مشايخ حوران عضو مجلس الشعب عن درعا عن منصبه في مجلس الشعب على الهواء مباشرة عبر قناة الجزيرة وتبعه بعد ذلك مباشرة النائب خليل بن إبراهيم الرفاعي بتقديم استقالته من مجلس الشعب على الهواء مباشرة عبر قناة الجزيرة ثم تلاه آخرون ونشرت قناة فرنسا ٢٤ الناطقة بالعربية قالت أن السفيرة السورية في باريس لمياء شكور قد استقالت احتجاجًا على دخول الجيش إلى جسر الشغور وذلك في اتصال هاتفي معها، السفيرة بعد إعلان القناة الفرنسية بدقائق أعلنت أنه قد تم انتحال شخصيتها وشهدت الثورة السورية تطوراً نوعياً بانشقاق محمود سليمان الحاج المفتش الأول في رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع السورية ويكمن ذلك لكونه أول مدني في مثل هذا المنصب يعلن انشقاقه بعد

خروجه من سوريا في إجازة رسمية، وقد أعلن في مؤتمر صحفي عقب انشقاقه أن كبار الموظفين والمسؤولين في سوريا أسرى ومعتقلون ولا يستطيعون الخروج إلا بموافقات أمنية كما أنهم ممنوعون من السفر وأنه لو أتيح لهم الانشقاق لانشقوا جميعاً.

النبرة الطائفية: خلال بداية القرن العشرين كان أغلب المنتمين للطائفة العلوية في أوضاع اقتصادية صعبة، نتيجة عدم اعتراف الدولة العثمانية بالطائفة وحقوقها وفي عام ١٩٢٠استحدث الانتداب الفرنسي على سوريا دولة جبل العلويين متحالفًا مع بعض العشائر العلويّة، غير أن الدولة واجهت مقاومة داخل الطائفة نفسها لعلّ أبرز وجوهها ثورة الشيخ صالح العلي؛وتمت عودة الدولة إلى سوريا بعد طول كفاح سياسي عام ١٩٣٦ورغم التحسن النسبي في وضع الطائفة خلال عهد الجمهورية الأولى إلا أن التهميش والتفاوت الطبقي في الساحل نفسه ظل واضحًا وعوضًا عن ذلك انخرطت أعداد كبيرة من شبان الطائفة في الجيش السوري، وتمكنت من الوصول إلى مراتب قياديّة خلال فترة الخمسينات، وشاركت في انقلاب البعث عام ١٩٦٣، وخلال المرحلة اللاحقة لعب عدد من الشخصيات العسكرية ـ السياسية العلويّة دورًا بارزًا في سوريا لعلّ أحد وجوهها صلاح جديد الذي انقلب عليه حافظ الأسد وعام ١٩٧٠ استقطب الأسد عددًا من العوائل والعشائر

العلويّة، ومكّنها من أجهزة الأمن والمخابرات على وجه الخصوص، وحافظ على سياسة الانخراط في الجيش، رغم ذلك لا يمكن نسب جميع الطائفة لشخصه أما مسيحيوا سوريا فقد شاركوا في المظاهرات في مختلف المناطق السورية كما يظهر من المقاطع المنشورة على يوتيوب قالت الأم آجنس الصليب موفدة المركز الكاثوليكي للإعلام أن ١٦٤ مسيحيًا قتلوا في حمص وحدها بين سبتمبر ونوفمبر ٢٠١١ على يد عصابات مسلحة مجهولة الهويّة بهدف إثارة فتنة طائفيّة، في ظل تبادل الاتهامات حول هوية هذه العصابات ويقول تمام العبد الله إن مسيحيي سوريا، مشاركين في التظاهر ونقلت نيويورك تايمز أنّ جزءاً من الشارع المسيحي، متخوف بشكل حقيقي من السلطة المقبلة حال سقوط الأسد الذي أمّن له الحماية والحقوق كما تم تناقل تقارير عن مصادر سورية أرثوذكسية تتهم الجيش السوري الحر بتهجير المسيحيين، رغم نفي الجيش الحر لهذه الاتهامات أما المؤسسة الدينيّة الرسميّة المسيحيّة فقد نبذت الحراك متخوفة من مصير مشابه لمسيحيي العراق ودعت لإعطاء فرصة للإصلاح، رغم ذلك فإن بعض وجوه المؤسسة الدينية الرسميّة برز اسمها خلال الأحداث مثل الأب باسيليوس نصّار، فضلاً عن فتح الكنائس أمام المتظاهرين ومقاتلي الجيش الحر سيّما في حمص كما برزت العديد من الأسماء المعارضة السورية في صفوف المعارضة مثل جورج صبرا الناطق الرسمي باسم

المجلس الوطني السوري، وعدد من الناشطين الحقوقيين على الأرض وعدد من المعتقلين السياسيين وكان أول مؤتمر للمعارضة السورية بعد اندلاع الاحتجاجات في ١٥ مارس عُقد في ١ يونيو فى أنطاليا التركية، وضم حوالي ثلاثمائة شخصية معارضة وغابت عنه أطياف أخرى من وحضره إعلان دمشق في المنفى والإخوان المسلمون بصفة مراقب، وطالب المؤتمر باستقالة الرئيس وتسلّم فاروق الشرع للسلطة مؤقتًا بينما ينتخب مجلس جديد للشعب، ورفع في ختام المؤتمر العلم السوري قبل ١٩٨٠ على أنه علم الاستقلال الثاني، وفي ٢ يونيو انعقد مؤتمر آخر بدعوة من الإخوان المسلمين في سوريا في مدينة بروكسل وطالب بإسقاط النظام والتحول لدولة مدنية وفي ٢٨ يونيو انعقد ثالث المؤتمرات تحت شعار سوريا للجميع في ظل دولة ديمقراطية مدنية في فندق سمير أميس في دمشق، حضره ٢٠٠ شخصية معارضة ومستقلة سوريا، وهو أول مؤتمر ينعقد للمعارضة منذ ١٩٦٣ داخل سوريا، وقد دعم المؤتمر في بيانه الختامي الانتفاضة السلمية وأكد على ضرورة المسير قدمًا في الإصلاحات وإنهاء الحل الأمني وبعد أسبوع في ٤ يوليو انعقد مؤتمر آخر في فندق سمير أميس بدمشق تحت عنوان مبادرة البرلمانيين المستقلين من أجل سوريا الحديثة وشارك فيه ٦٠ عضوًا في مجلس الشعب غير أنّ إدارة الفندق قالت أن منظمي المؤتمر لم يطلبوا إذنًا لعقده فيها ولم يصدر عن المؤتمر بيان ختامي، غير أن

خطة العمل التي قدمها تضمنت ستة نقاط قال المؤتمرون أنه من الممكن تنفيذها خلال ١٢ شهرًا ما يؤمن التحوّل نحو نظام ديموقراطي وفي ٨ يوليو انعقد في باريس مؤتمر للمعارضة بدعوة من برنارد ليفي المعروف بدعم الصهيونية وعلاقته مع إسرائيل، بالتنسيق مع اللجنة المنبثقة عن مؤتمر أنطاليا والإخوان المسلمين، وفي ١٠ يوليو انعقد في دمشق مؤتمر حوار وطني كان دعا إليه الأسد، وحضر المؤتمر ٢٠٠ شخصية مستقلة ومعارضة في حين قاطعته أغلب المعارضة وقال ميشيل كيلو أنّ الجو غير ملائم للحوار لذلك رفض المشاركون في مؤتمر سمير أميس الأول المشاركة، ترأس المؤتمر فاروق الشرع نائب الرئيس، وبعد ثلاث أيام من النقاش أصدر بيانًا ختاميًا قال فيه أنّ الدستور السوري بحاجة لإعادة صياغة برمته أو إدخال تعديلات واسعة عليه، وأكّد على ضرورة محاسبة من قتل المتظاهرين والعسكريين على حد سواء والتحوّل نحو نظام مدني تعددي ديمقراطي، وقال في بداية المؤتمر أنه يأتي في مرحلة حاسمة من تاريخ سوريا ويمهد نحو الانتقال لدولة ديمقراطية وفي يوم ١٦ يوليو جرى مؤتمر إسطنبول بحضور أكثر من ٤٠٠ شخصية سورية معارضة واتفقوا على تشكيل هيئة إنقاذ وطني تتالف من ممثلين للمعارضة ومن شباب الثورة وتم اختيار المحامي المعارض هيثم المالح رئيسا للهيئة وقال في كلمته الافتتاحية: إنّ الحكم استولى على دولة ونريد استعادتها ولن يستطيع

النظام أن يسلبنا حريتنا، وأن الهيئة ستعمل على بناء نظام ديمقراطي في سوريا وستقوم بانتخاب لجنة من ١٥ شخص ستعمل في خارج سوريا وستقوم بمساعدة شباب الثورة في الداخل، ووصف حكم الأسد بالفاشي واتهم نظام والده بقتل ٦٠ إلى ٧٠ الف سوري في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ في كل من حماة وحلب وجسر الشغور وسجن تدمر.

ماذا تريد الثورة والثوار؟: من الواضح أن النظام السوري قد أفشل المشروع الأممي العربي بقيادة كوفي عنان، وهذا يعطي ترجيحاً لحكم الثورة على النظام، فماذا تقول الثورة؟ وماذا تريد؟

تقول الثورة المتمثلة في المجلس الوطني: إن النظام السوري غير صادق في دعواه قبول المشاريع المختلفة، وقد خسر صدقه أمام الشعب، وهو لا يريد أي تغيير حقيقي، وكل ما وضعه من قوانين، وأجراه من مراسيم لا يغير شيئاً من حقيقة الوضع، وهو يريد استمرار القتل والتشريد والتدمير ونشر الخوف من أجل أن يستمر مسيطراً على سوريا وقدراتها، لذلك فالمعارضة تطالب المجتمع الدولي أن يوقف القتل المستمر للشعب السوري، الذي يتزايد يوماً بعد يوم، لذلك هي تطالب بعدة أمور:

الأول: إجبار النظام السوري على إيقاف قتل الشعب تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما استعملته في أماكن أخرى مثل الصرب وكوسوفو، فالبند السابع يسمح باستعمال القوة مع النظام السوري من أجل إجباره على إيقاف قتل الشعب وتدمير بيوته وتشريده والثاني: تطلب الثورة السورية إيجاد ملاذ آمن يلجأ له السوريون في الأراضي السورية المحاذية لتركيا أو لبنان أو الأردن هرباً من القتل وتحميه قوات دولية، وإيجاد طرق آمنة في الداخل توصل إليه، وهو ما قامت به الأمم المتحدة في أكثر من مكان من أوروبا وآسيا والثالث: تطلب الثورة السورية السماح بتسليح الجيش الحر من أجل أن يدافع عن المدنيين، وأن يتصدى لآلة القتل التي تفتك بالشعب السوري الأعزل والرابع: تطالب الثورة السورية بفرض حظر جوى على طائرات النظام السوري، لأنه استعمل طائراته الحربية ومروحياته في قصف بعض الأحياء والتجمعات والقرى.

التفسيرات السهلة ومشكلة الطائفية فى سوريا: مشكلة النّاس عموماً أنها مشغولة بحياتها الخاصة فتتقبل التفسيرات البسيطة أو السهلة للمشاكل العامة من خلال ما تسمع وترى فما يواجهها فى حياتها اليومية من مشاكل مادية وعائلية ومهنية يملأ تفكيرها ولا يترك حيزاً كافياً للبحث في المشاكل العامة ولو نظرنا للحالة السورية ضمن هذا السياق،

نرى أنه خلال أربعين سنة من الحكم الديكتاتوري لسوريا أن غالبية الناس المنهكة بسبب الركض خلف لقمة العيش تتقبل تفسير الحالة وفق المطروح وبما يلاقي بعض المشاكل الشخصية فالأول يقبل أن السبب هو حزب البعث الفاسد، والثاني يقول أنها بسبب شرور حافظ وابنه، والثالث يقبل بأنها نتيجة حكم العلويين، والرابع يقتنع بتفسير رجل الدين بأنها بسبب المعاصي وشعر النساء المكشوف والعاشر قرأ أكثر وضم نفسه لجمعية الثقافة فيقبل أن الحالة سببها التخلف والجهل، والعشرين بما أنه مرتبط بالسلطة يقول أن الشعب هو الفاسد والغبي ولا ينفع معه سوى الجلد، والرقم ألف يقول إنها مؤامرة صهيونية امبريالية غايتها تحطيم الوطن بتحطيم القائد تفاسير كثيرة لو فكر فيها الإنسان لوجدها نقلا عن منقول وسعي للفكرة السهلة التي تريح العقل من العمل والتفكير وترمي اللوم على الآخر.

هذه الظاهرة ليست حكراً على سوريا أو العرب بل موجودة في أكثر الدول تطورا وديمقراطية وإن كانت بشكل أقل وهذا ما نراه في أوروبا الغربية الآن من خلال الصعود السريع للأحزاب اليمينية المتطرفة لأنها قدمت حلولاً أو تفسيرات سهلة وساذجة لتفسير التراجع النسبي فى المستوى الإقتصادي للأوروبيين فعلقت كل المشكلة على المهاجرين واستبدال الأكلة الشعبية الهوت دوج بالأكلة الشرقية الفلافل أو

الشاورما لقد حصدت هذه الأحزاب فى أوروبا خلال السنين الماضية فى ألمانيا وفرنسا والنمسا وهولندا وإيطاليا أكثر من ٢٠% من الأصوات وهي نسبة عالية في قارة دفعت ٦٠ مليون ضحية في الحرب العالمية الثانية بسبب الأحزاب اليمينية المتطرفة هذا النمط في استسهال التفسير ساد التاريخ البشري والمجتمعات البشرية كلها وكان أهم مصادر تسلط الحكام على الشعوب والكارثة الحقيقية تبدأ عندما تحل كارثة ما على البلد، ويصرّ الناس على اتباع نفس المنهج فى التحليل والتفكير وتفسير الأزمة بأسباب ساذجة مما ألفوه والأسوأ أن يتصدى لهذا التفسير نشراً وترسيخاً من يوصفون أنهم طليعة والأخطر لو توافقت مصلحة السلطة والمال مع هذه التفسيرات الخاطئة والكارثية وبدأ المؤمنون بهذه التفسيرات بنشرها اعلاميا وبين الناس هنا يتضاعف حجم الأزمة والكارثة والتفسير الطائفي للأزمة السورية تفسير ساذج وكارثي وقد وافق هذا التفسير مع مصالح النظام لأن مبدأ فرق تسد هو أنجح وسائل حكم الجموع البشرية وتوافق مع مصالح حكام أمريكا لأنهم لا يريدون سوريا ديمقراطية موحدة بما تمثله من تهديد على المنطقة كلها من تتويج للربيع العربي فالصراع العالمي على سوريا وفوق أرضها من أشرس الصراعات العالمية خلال الخمسين سنة الماضية وقد وجد هذا الصراع أن الأرض السورية مناسبة بسبب وجود ديكتاتورية متطرفة في قوتها العسكرية الأمنية وبسبب الرغبة لدى الشعب السوري في

الوصول للحرية والكرامة والديمقراطية والنظام الحاكم السوري وكل ماله وسلاحه وحلفائه وكل حكام العالم لن يستطيعوا هزيمة الشعب السوري الذي أراد الحرية والديمقراطية لكن ما قد يهزم الشعب السوري هو الشعب نفسه لو استمر المؤمنون بالتفسير الطائفي وبينهم كثيرون ممن يسمون النخبة في ترسيخه وهذا ما فهمه النظام السوري فعمد للارتكاز على الدعاية والممارسة الطائفية، وما فهمه المعسكر المقابل الذي يريد بإصرار اختراق الثورة للتحكم فى شكل سوريا الجديد فاستند بعمله على العامل الطائفي ونحن لا ننفي وجود طائفية في سوريا والتمييز الطائفي ولا ننفي استغلال النظام الحاكم لها لكن تحويلها لمسبب ومسيطر وحل هو الكارثة المشكلة الطائفية في سوريا ليست سبباً لما نحن فيه بل نتيجة لما أصاب بلدنا من مشاكل واستغلال وصراع دولي هائل حول سوريا والطائفية ليست حلا، بمعنى أن سلطة يمسكها السنة لا تضمن وضعاً أفضل لسبب واضح وبسيط فالديكتاتوريون العشرون الآخرون هم من الطائفة السنية ولم يقدموا الأفضل لشعوبهم الحل هو أولا في إدراك الأسباب التاريخية والجيوسياسية لأزمة سوريا وحقيقة الصراع الدولي على وفوق سوريا.

لماذا ليست طائفية؟: منذ أول أيام ثورة سوريا عام ٢٠١١ انطلقت أصوات كثيرة إعلامية وسياسية تتكلم عن الطائفية فى سوريا وأولها

كان إعلان النظام أنها ليست ثورة شعبية بل مؤامرة كونية اشترت بعض المندسين بالداخل السوري الذين يريدون إشعال حرب طائفية وطبعا تصاعدت التحليلات العبقرية من الإعلام العربي خاصة الخليجي ومن الغربي كلها تتكلم عن حكم العلويين لسوريا النظام لم يكتف بالإعلام والإعلان بل سرّب فيديوهات عن التعذيب نسمع عبارات الإهانة والكفر وبلهجة ريف جبلة السوري التي اصطلح أن يسميها بعض السوريين الجاهلين بسوريا لهجة علوية، مع أنه لا وجود للهجة علوية إذا فالدفع وراء ترسيخ التفسير الطائفي إعلامياً وعملياً تم شحذه ودعمه من قبل كل الأطراف من أول أيام الثورة وإلى يومنا هذا حيث أصبحت سوريا تئن تحت حرب داخلية خارجية مجنونة ولم يتوقف التفسير الطائفي بل يزداد قوة، فهو أحد النقاط القليلة التي اتفق عليها المتحكمون فى الصراع على سوريا سواء من جهة دعم النظام أو محاربته ولكل غاياته وخططه تراوح هذا التوصيف الطائفي بين عبارات ساذجة انفعالية (السنة يريدون قتل العلويين) (العلويون يريدون قتل السنة) (هم يكرهوننا)، إلى مقالات وتحليلات كثيفة مصاغة بعبارات لماعة ومغلفة بتعابير الفلسفة وعلم الاجتماع ومحتمية بادعاء الواقعية هذه التفسيرات شملت الإعلام والخطاب السياسي العربي كله (مع أو ضد) والغربي والروسي والإيراني إذا فكل العالم متفق على أنها مشكلة طائفية، فهل يمكن القول أن العالم على خطأ؟ الجواب على السؤال

السابق هو نعم، فهذا العالم هو مؤسسات تحكم العالم الحقيقي الذي يشملني ويشملك وكل البشر العاديين، مؤسسات من سلطة ومال وإعلام لو عدنا فقط قرناً للوراء لوجدنا أن منتجها كان حروبا قتلت ما يفوق المئة مليون انسان خلال قرن من الزمن وخلفت مئات ملايين الفقراء الجوعى هذا العالم بكل فعله على الأرض لا يمكن أن ينتج مقولات صحيحة وتفسيرات عادلة ولنعد للمأساة السورية وندلل بالبرهان على أنها ليست مشكلة طائفية:

أولا، من أصول التحليل العلمي للمجتمعات الإنسانية التنزه قدر الإمكان عن الخبرات الشخصية للمحلِل ومن يحتك بهم هذا المحلِل فمن الظواهر العامة الشاملة لكل المجتمعات الإنسانية هي ظاهرة التبرم من ظلم الناس والزمان.

ثانيا، بناء على الكلام السابق نقول أن الوجود البشري الحالي يؤكد حقيقة مطلقة على الكرة الأرضية وهي أن غالبية البشر المطلقة أبعد ما تكون عن الشر هذه الحقيقة يؤيدها سبب أكثر بساطة ووضوحا وهو: لو كانت نسبة الأشرار كبيرة بين البشر لما استطاعت البشرية الاستمرار بالوجود على هذه الأرض لكل هذه الآلاف من السنين كيف يمكن للبشرية أن تستمر على هذه الأرض لو كان الشر عاماً بينها؟ أمام هذا السؤال لا نرى سوى أجابتين: أن البشر استمروا فى الوجود

والتقدم بسبب قوة المؤسسات الحاكمة للسلطة والمال التي قادت الجموع البشرية المتخمة بالشرور غصبا عنها للاستمرار والتقدم أو أن البشر غالبيتهم المطلقة ميالون للسلم والتعايش والتواصل وما بين الجوابين للإنسان أن يختار، أن يؤمن بمبدأ القوة والصراع وبالتالي يقبل الصدفة التي قد تجعله من الأقوياء أو الحالة العامة التي تجعله من المظلومين.

ثالثا، التاريخ مليء بالمواقف والأفكار التي اتفق عليها غالبية البشر أو عدد هائل منهم لكن ثبت خطؤها لاحقا بغض النظر عن الحقائق العلمية التي نقضت ما آمن به كل العالم لآلاف السنين مثل كروية الأرض وأسباب الأمراض وعلاجها لننظر إلى قبول غالبية البشر لآلاف السنين لمبدأ العبودية والطبقات الإجتماعية، فقبل ٢٠٠ سنة فقط كانت العبودية أمراً عادياً ومقبول أخلاقياً، ونبل العائلة الملكية نابع من دمها النقي بل حتى فى زماننا هذا المصيبة أبشع، فلو سألنا الغير سوريين في الغرب وأمريكا والصين وأستراليا ماذا يجري فى سوريا لقالوا عموماً ديكتاتور مستبد وحرب طوائف وإرهاب ولو سألنا المسلمين السنة \الشيعة ما هو الإسلام الصحيح لقالوا هو مذهب السنة\ الشيعة هذه الأفكار تتكون إما طبيعياً من قلة المعرفة والعلم، أو بتحريض السلطة الماسكة لزمام الإعلام الشعبي كما هو عصرنا الحالي.

رابعاً: التعصب لطائفة أو قبيلة أو عائلة أو عرق أو قومية هو نوع من الحماقة العقلية التي قد يمارسها بعض الناس، فمن الثابت أن أخلاق الآخر معي ليست مرتبطة بصلة الدم أو الاعتقاد وهذه الحماقة لا يمكن أن تضمن لأي ديكتاتور لا قديما ولا حديثا استمرار حكمه وقوته الديكتاتور الحاكم يجب أن يستغل هذه الانتماءات على مبدأ فرق تسد ليكون هو الحاكم والقاضي بين الناس المنتمين لهذه المجموعات ومن ذلك نرى أن تغلب مبدأ التعصب العائلي مثلا أدى دائما لانهيار العائلة الحاكمة لأن الابن أو الحفيد لا يملك مواصفات الحاكم القوي وبزمننا هذا أصبح من الأكيد أن الاتكال على فئة دينية أو عرقية أو قبلية في حكم أي بلد هو انتحار إرادي للحاكم وبالحالة السورية التي حكمها ديكتاتور واحد خلال ٤٠ سنة ما كان له أن يحقق ذلك لو استسلم لحماقة التعصب لطائفته الديكتاتور أكثر دهاء وغرورا من أن يتعصب فعليا لطائفة أو قبيلة أو عرق، هو يريدهم أن يتعصبوا له وليس العكس فيتعصب الآخرون ضدهم ويبقى هو الحَكم والحاكم.

خامساً: يمكننا الادعاء ان كل الحروب الضخمة والأحداث المهمة لم تكن بسبب الدين أو الطائفة أو العرق أو حتى بسبب القبيلة فحتى ما نتداوله بسطحية حول داحس والغبراء وغيرها من حروب قبائل العرب كانت بسبب صراع القوة والمال بين القبيلتين ولم يكن مفهوم القبيلة

سوى وسيلة تجييش للناس بل حتى لو راجعنا حروب الرسول الكريم فأحد والخندق كانتا حرب قريش التي كانت تصارع للحفاظ على سلطتها وقوتها وهكذا كانت حرب معاوية ضد علي، ثم حروب الامويين مع معارضيهم، بل حتى ان حروب الفرنجة بدءا من القرن العاشر كانت طمعا بكنوز الشرق الغني لكن تحت مسمى المسيح والصليب.

ثورة المدن والبرجوازية (الاطار البروتستانتي) ضد حكم أمراء الإقطاع المتحجر علمياً وتجارياً (الاطار الكاثوليكي) وما تشهده سوريا ليس بالتأكيد ذو أسباب وغايات طائفية لسببين إضافيين هما: أولا، البيئة الجغرافية لسوريا منذ فجر التاريخ فرضت على سكان هذه المنطقة أن يقبلوا الغريب الوافد سواء كان غازيا أو تاجرا أو ضيفا أو لاجئا فموقع سوريا في قلب الحضارة البشرية منذ ١٠٠٠٠ سنة لم يترك خيارات لسكانها أن يتقاتلوا بين بعضهم لأسباب العرق أو الدين ولهذا لا يمكن أن نجد ضمن تاريخ سوريا كله أي حرب إبادة عرقية أو دينية تشبه بأي شكل ما حدث فى أوروبا أو أمريكا بل لن نجد ما يشبه ما تم فى تاريخ شمال إفريقيا أو العراق خاصة إذا قارنّا المساحة، فشمال أفريقيا الذي كان مسيحياً بالكامل بعد أن كان وثنياً بالكامل أصبح مسلماً بالكامل باستثناء مصر، وحتى العراق باشتباك تاريخه مع إيران نعرف الكثير عن حروب الصفويين مع العثمانيين وسوريا بحكم الموقع الجغرافي

والتاريخي بقيت محافظة على أكبر تنوع بشري ديني وطائفي وعرقي قياسا على حجمها وثانياً، وهو العامل الأهم سوريا بموقعها وتأثيرها المعنوي بالدول المحيطة تشكل أهم قرار استراتيجي لدول الإقليم كلها ولكبرى الأقطاب الحاكمة للسوق الدولي في موسكو وبكين وواشنطن هذه الاهتمامات الدولية المركزة على سوريا والتي تنبع من مصالح مُقاسة ببلايين الدولارات لن تتحرك وفق دوافع طائفية ما بين نصرة الهلال الشيعي أو نشر الوهابية الصراع على سوريا الآن هو بين معسكر روسيا والصين وايران مع النظام السوري ضد معسكر الغرب وتركيا وقطر والسعودية بشكل أساسي، هذا الصراع الاستراتيجي ليس محل مغامرات من أجل فتاوى شيخ أو إمام أو انتصارا لهذه الطائفة أو تلك وما اجتمعت عليه مصالح كلا المعسكرين في سوريا هو منع الشعب السوري من الوصول لدولة حرة ديمقراطية مستقرة والأسلوب الأقوى لتنفيذ هذه السياسة هو بالطبع استغلال التنوع الطائفي والعرقي بسوريا ومن قبيل الصدفة التاريخية أن الديكتاتور الذي حكم سوريا منذ ٤٠ سنة هو من الطائفة العلوية مما زاد من قوة سلاح التفريق الطائفي، بالواقع لو فرضنا أن ديكتاتورها حاليا كان سنيا مثل باقي الدول العربية لكان النداء الطائفي مختلفاً قليلاً أنقذوا سوريا من حكم الأكثرية السنية المتعصبة ضد الأقليات بدلاً من النداء الحالي انقذوا سوريا من حكم الأقلية العلوية الحاقدة على السنة ولوجدنا اللوم يتجه للسنة،

فالديكتاتور السوري مؤسسة سلطة وليس مجرد شخص اسمه بشار يقوم على دعم طبقة سلطوية ومالية متنوعة المذاهب الطائفية والقومية في سوريا ووقوعه ليس رهنا بطائفة أو قومية في هذه الحالة السورية وقوع هذه المؤسسة الديكتاتورية هو قرار دولي أساساً بين موسكو وواشنطن ومن يتبعهما من عواصم الإقليم أضف لذلك العامل الأهم فى حرب الدول على أرض سوريا، وهو أن لا مصلحة حقيقية لأي طرف فى تقسيم سوريا وفق الطوائف فالمعسكر الإيراني الروسي الصيني الممسك بمصير النظام السوري يسعى لحماية بقاء النظام الإيراني المعتمد على السوري في التنصل من الحصار الخانق المفروض عليه من الشرق والشمال والجنوب وأي دولة علوية فرضا مخنوقة على الساحل السوري لا تقدم للنظام الإيراني أي فائدة استراتيجية بل ستكون عبئا إضافيا مستهلكا ومصالح حكومات الدول وكما أثبت التاريخ البشري لا تتبع غرائز الانتماء الطائفي أو القومي بل حتى أن المعسكر الثاني المتمثل فى النظام السعودي والقطري والتركي لا يسعى لعزل دولة سنية ستكون مولداً لخطر مستمر عليهم.